«شركاء العطاء» خلال رمضان

العلبي: العدالة في التوزيع.. أبو الهدى: البيع بسعر التكلفة في السوق الخيري.. والدبس: نأمل تجاوباً أكبر

فادي بك الشريف

أطلقت محافظة دمشق بمناسبة شهر رمضان، مبادرة خيرية تحت عنوان «شركاء العطاء» وذلك بالتشارك مع الفعاليات التجارية والصناعية وأصحاب المؤسسات الخيرية والإنسانية، كما تقرر تشكيل لجنة من المحافظة وممثلين عن غرفتي تجارة دمشق وصناعة دمشق وريفها ومديريتي الأوقاف والشؤون الاجتماعية واتحاد الجمعيات الخيرية مهمتها التنسيق والتعاون لتوزيع المساعدات وفق ضوابط تسهم في إيصالها لمستحقيها.

هذا وتركز اجتماع محافظ دمشق عادل العلبي ورئيسي غرفتي التجارة بدمشق أبو الهدى اللحام والصناعة بدمشق وريفها سامر الدبس مع أعضاء وممثلي عدد من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الإنسانية، على أهمية تنظيم المبادرات الإنسانية والعمل الخيري والتعاون والتنسيق بين الجميع لإيصال المساعدات لمستحقيها خلال شهر رمضان المبارك.

وأكد العلبي أهمية تحقيق العدالة في توزيع المساعدات للأسر المحتاجة، مشيراً إلى أن المحافظة تشجع أي مبادرة أو عمل خيري ينعكس إيجاباً على الشرائح المستهدفة، من خلال تقديم كل الدعم المطلوب لتسهيل عمل المساهمين في العمل الخيري.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي في المحافظة باسل ميهوب أن الهدف من الاجتماع تكثيف الجهود وطرح المبادرات بما ينعكس على تقديم الدعم والمساعدات للأسر المستحقة وذلك خلال الشهر الكريم، مؤكداً تشكيل مجموعة عمل للوقوف عند تقديم المساعدات من مانحيها إلى مستحقيها.

وأشار إلى التركيز على دور الغرف على صعيد تخفيض الأسعار، مضيفاً: كان موقف الغرف إيجابياً.

ونوه بأن الاجتماع يأتي تتمة للاجتماع الذي جرى مع الجمعيات الأهلية والخيرية وذلك ضمن إطار تشبيك المحافظة مع الغرف والجمعيات لإيصال المساعدات إلى المستحقين بشكل لائق، مبيناً أن عدد الجمعيات بدمشق يتجاوز الـ٥٠٠، مضيفاً: يتم تحديد المستحقين من خلال البيانات في المحافظة ومديرية الشؤون الاجتماعية والعمل ومكتب الإغاثة ولجان الأحياء والمخاتير، على أن يكون الدعم مادياً ومعنوياً.

ودعا رئيس غرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام إلى التوسع في الأعمال الخيرية وتقديم المساعدات الإنسانية في شهر رمضان الكريم، لافتاً إلى أن البيع سيكون بسعر التكلفة أو أقل في السوق الخيري الذي تقيمه وزارة الأوقاف على أرض مدينة المعارض القديمة.

ونوه رئيس غرفة الصناعة بدمشق وريفها سامر الدبس بأهمية الوقوف مع المواطنين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة جراء الحصار والعقوبات الغربية المفروضة على الشعب السوري.

ودعا الدبس للبيع بسعر التكلفة أو أقل خلال شهر رمضان معرباً عن أمله أن يكون هناك تجاوب كبير من الجميع لدعم المبادرة.

وأبدى عدد من أعضاء غرف التجارة والصناعة استعدادهم للمشاركة في المبادرة والعمل على إنجاحها من خلال تقديم الدعم والمساعدات والبيع بأسعار منطقية أو بسعر التكلفة أو أقل خلال شهر رمضان.

هذا وسبق اجتماع الغرف أمس، اجتماع للمحافظ مع الجمعيات الأهلية والخيرية وأصحاب المبادرات الإنسانية، وذلك في المركز الثقافي في كفرسوسة.

وعرض عدد من رؤساء وممثلي الجمعيات رؤية كل جمعية وإمكانياتها والصعوبات التي تواجه عملها والخدمات التي تقدمها، كما أبدوا استعدادهم لبذل ومضاعفة الجهود لإيصال الدعم لمحتاجيه وتقديم المساعدات الغذائية من «وجبات ومبادرات للطبخ وتوزيع للملابس» وغيرها ولاسيما خلال شهر رمضان المبارك.

حي العبرَة بالسقيلبية ينتظر المازوت ليشرب!

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن أهالي حي «العبرة» بمدينة السقيلبية في شكواهم لـ«الوطن» أن أزمة مياه الشرب مستفحلة بحيهم، وأنه ورغم تحسن الكهرباء بهذه الفترة، ولكنها لا تكفي لضخ المياه للأبنية الطابقية.

وأوضح العديد منهم أن وحدة المياه بمدينتهم تحاول مساعدتهم بتأمين مياه الشرب لهم، ولكنها تفتقر إلى المازوت للمساهمة في زيادة ساعات الضخ، كي تروي أهالي ذلك الحي، الذي يضم – حسب الأهالي – نحو ١٠٨٠ آلاف شقة سكنية.

ولفتوا إلى أن هذه الأزمة المستفحلة أرغمت الكثيرين منهم على شراء مولدات كهرباء لاستخدامها بتوليد الكهرباء لشقاطات المياه، ما كبدهم مبالغ كبيرة، إضافة إلى شرائهم البنزين لها من السوق السوداء وبسعر ٤ آلاف للتر. فيما يلجأ آخرون إلى الصهاريج لتعويض حرمانهم من المياه، وهي مكلفة أيضاً.

وأشار بعضهم إلى أنه منذ أكثر من أسبوع لم تزرهم مياه الشرب إلا قليلاً، وبعد سهر طويل امتد حتى ساعات الصباح الأولى لترقب الكهرباء على فترات متقطعة، فهي لا تصل إلى منازلهم إلا ساعة ونصف بعد ٥ ساعات قطع.

وأشاروا أيضاً إلى أن المولدات التي دفعوا ثمنها الملايين، لم تجدهم نفعاً، فالبنزين غال وغير متوافر إلا بشق الأنفس، ووحدة المياه لا تشغل آبار الضخ لعدم توافر الديزل!.

ويطالب الأهالي بحل سريع لهذه الأزمة المستفحلة، حتى لا تستفحل أكثر ولا تبقى مصدر معاناة لهم.

من جهته، المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب بحماة مطيع عبشي، بيَّن لـ«الوطن» أنه سيتم تخزين المياه بخزان المدينة ليصار إلى ضغطها لتصل إلى الطوابق في حي العبرة، ريثما يتم تزويد المؤسسة بالمازوت، وعندها تزود وحدة السقيلبية بما هو متاح.

وأوضح أن جميع المشاريع المائية بحاجة إلى مازوت في ظل التقنين الكهربائي المطبق حالياً، وتوفيره بالكميات المطلوبة والمليبة للحاجة الفعلية غير ممكن بالوقت الحالي.

ولفت إلى أن المشكلة بالكهرباء في الحي المذكور، إذ إن محطة مياه نهر البارد تعمل على مدار الساعة كما في سلمية، ولكنها تروي ٥٣ تجمعاً سكانياً ومنها مدينة السقيلبية التي تروى يوماً بيوم، وهو واقع مقبول في الظروف الحالية.

وأشار عبشي إلى أن العبرة حي مرتفع قليلاً، وهذا سبب المعاناة التي تعمل المؤسسة على حلها ريثما تتحسن الكهرباء أكثر.

معقبو المعاملات: مركز القصر العدلي لخدمة المواطنين قطع أرزاقنا؟ مواطنون: خفّض علينا التكاليف

محامي عام السويداء لـ«الوطن»: لتسهيل الإجراءات الورقية أمام المراجعين وتخفيض الأجور المرتفعة لملء الطلبات

السويداء -عبير صيموعة

اعترض أصحاب المكتبات ومعقبو المعاملات في عدلية السويداء إضافة إلى المحامين على قيام عدلية السويداء بإحداث مركز خدمة واحد ضمن القصر العدلي لبيع مطبوعات وزارة العدل.

واعتبروا أن قرار إحداث المركز المذكور وحصر جميع المعاملات ضمنه من إخلاء سبيل للموقوفين أو طلب زواج أو وكالة عامة وغيرها من المعاملات إنما هو قطع لأرزاقهم وتعطيل لأعمالهم.

كما جاء اعتراض المحامين على المركز جراء حصر جميع تلك المعاملات ضمنه والذي انعكس على معاملات وكلائهم، حيث يدفع الموكل إلى اللجوء إلى المركز لتقديم أي طلب لأي من دعاويهم القضائية بينما كان المحامون سابقاً يقومون على إعداد تلك المعاملات ضمن كليشات خاصة بهم تطبع على كمبيوتراتهم الخاصة التي يتم تضمينها لاحقاً ضمن تكاليف الدعوى.

وفي جولة لـ«الوطن» على مركز عدلية السويداء أكد المراجعون انخفاض التكاليف لأي من المطبوعات الورقية التي كانت تحتاجها دعاويهم القضائية مقارنة مع الفترات السابقة التي كانت تتم ضمن المكاتب ولدى معقبي المعاملات، مشيرين إلى أن الإشكالية الوحيدة تنحصر بالازدحام وضيق المكان في المركز الجديد.

بدوره بين المحامي العام في السويداء القاضي فؤاد سلوم لـ«الوطن» أن إحداث المركز جاء بهدف تطبيق نصوص قانون صندوق التعاون وتسهيل الإجراءات الورقية أمام مراجعي عدلية السويداء وتخفيض الأجور المرتفعة لملء أي طلب، مؤكداً أن القرار جاء بناء على تعاميم وزارة العدل ورئاسة مجلس الوزراء التي أوجبت الالتزام بتفعيل دور صناديق التعاون خاصة أن المطبوعات هي بالأصل مطبوعات الوزارة بحيث يعود ريعها في البداية لصندوق التعاون بوزارة العدل وذلك بقيمة المطبوعات الورقية إضافة لموظفي عدليات السويداء/ صلخد- القريا/ وإدارة قضايا الدولة وذلك بعد دخول إيرادات جميع تلك الأوراق إلى صندوق التعاون في العدلية الذي استفاد منه جميع الموظفين والذي يزيد عددهم على ٤٠٠ موظف حيث حصل كل موظف تقريباً على ١٧ ألف شهرياً من قيمة الأرباح التي كانت تذهب إلى أصحاب المكاتب ضمن القصر العدلي.

وفيما يتعلق بالمحامين أوضح أنه من لديه مطبوعة باسمه فهي معتمده، أما الكليشهات فهي غير معتمده وفق تعاميم إدارة الصندوق بالوزارة.

وحول ازدحام المواطنين أمام المركز المذكور أوضح النائب العام أن ضيق المكان هو السبب مع عدم القدرة حالياً على تخصيص مكان أوسع ضمن البناء القديم والمستأجر للقصر العدلي، مؤكداً أن حل الإشكالية يتمثل بالانتقال إلى القصر العدلي الجديد عند الانتهاء من الأعمال فيه قبل نهاية العام الحالي حيث سيتم تخصيص مركز أوسع وأشمل مع رفده بأعداد إضافية من موظفي عدلية السويداء.

تحسن مرتقب بواقع الكهرباء بعد زيادة «الفيول» بنسبة ٧٠ بالمئة

عيسى لـ «الوطن»: كميات المازوت للمحافظات ازدادت فوق ٣ ملايين ليتر يومياً

فادي بك الشريف

علمت «الوطن» أن وزارة النفط والثروة المعدنية أقرت زيادة كمية المازوت الموزعة عبر (محروقات) إلى المحافظات السورية كافة بما يعكس تحسناً في الكميات الموجودة، وبموجب ذلك تمت زيادة عدد الطلبات اليومية من المادة المخصصة للتدفئة وقطاع النقل وغيرها، الأمر الذي سينعكس على مختلف الفعاليات القائم عملها على مادة المازوت وذلك بعد عمل المصفاة والانفراجات الحاصلة على واقع المحروقات ومادتي المازوت والبنزين والفيول.

«الوطن» تواصلت مع مدير التشغيل والصيانة في شركة (محروقات) عيسى عيسى للتأكد من تفاصيل الموضوع والوقوف على حيثياته وعدد الكميات، وقد كشف لها عن زيادة عدد كميات وطلبات المازوت لواقع ٣ آلاف طلباً في مختلف المحافظات بزيادة تصل إلى ١٠٠٠ طلب، علماً أن الطلبات كانت ٢٠٠٠ طلباً.

وأوضح عيسى أن عدد الكميات الإجمالية التي تجاوزت حالياً ٣ ملايين ليتر مازوت في المحافظات، تعني أن نسبة الزيادة وصلت إلى مليون ليتر، وذلك بالمقارنة مع مليوني ليتر كانت تزود بها المحافظات خلال الفترة الماضية قبل وصول التوريدات النفطية، موضحاً أن نسبة الزيادة في الكميات وصلت إلى ٤٠ بالمئة.

وأضاف: جرى تخفيض الكميات سابقا بنسب، ليصار إلى الزيادة حالياً بموجب نسب مئوية، علماً أن زيادة الكميات تنعكس على مازوت التدفئة وقطاع النقل، ومختلف الفعاليات التي يدخل عملها بهذا المادة، منوهاً بأنه من المقرر أن تزداد الكميات بشكل تدريجي خلال الأيام القادمة، بما يعكس الانفراج الحاصل على واقع المادة، مع انتظام الكميات المخصصة.

هذا وكشف مدير التشغيل والصيانة أنه تمت زيادة كمية الفيول لحوامل الطاقة، ومحطات التوليد في القطاعين العام والخاص العامل على المادة، بنسبة إجمالية قدرت بـ ٧٠ بالمئة، موضحاً أن الكميات الإجمالي تقدر حالياً بـ ٨٥٠٠ طن من الفيول يومياً.

وأكد عيسى أن زيادة كمية الفيول ستنعكس على واقع الكهرباء، مع حدوث انفراج على واقع المشتقات النفطية بعد الرفع التدريجي للمواد، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على جميع القطاعات، علماً أن الكميات تزود بها المحافظات وفق الآلية المعتمدة، علماً أن وضع الغاز مستمر ومستقر ولم يتأثر.

وأشار مدير التشغيل والصيانة إلى أن الزيادة جاءت بعد عودة عمل مصفاة بانياس وبدء الإنتاج، بحيث تمت زيادة الكميات النفطية الموزعة كافة على المحافظات للوصول إلى الوضع الطبيعي الذي كان عليه واقع المادة قبل عملية التخفيض.

هذا وكانت تمت زيادة الكميات من مادة البنزين في المحافظات بنسب تراوحت بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على زيادة عدد الرسائل النصية، وبالتالي مدة استحقاق الكمية ضمن المدة المحددة، علماً أن هذه الطلبات قابلة للزيادة حسب واقع المادة والتوريدات، كما أن المدة والكمية قابلتان للتغيير والزيادة.

وكان قد كشف عيسى عن دراسة قائمة حالياً لزيادة مخصصات السيارات من مادة البنزين خلال الأيام القليلة القادمة، لأكثر من ٢٠ ليتراً وذلك (بشكل تدريجي)، ليصار إلى العودة للوضع كما كان عليه.

> دراسة لزيادة مخصصات السيارات من مادة البنزين خلال الأيام القليلة القادمة